

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9406

الجمعة، 25 آب/أغسطس 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيدة توماس - غرينفيلد	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إكوادور	السيد بريس لوس
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	البرازيل	السيد فرانسوا دانيز
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيدة كومي ميسامبو
	غانا	السيدة كيسي أنتوي
	فرنسا	السيدة جارو دارنو
	مالطة	السيد كاملييري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاروكي
	موزامبيق	السيد فرنانديز
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



23-25111 (A)



أُفْتُتِحَتِ الجِلسَةُ السَّاعَةُ 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جَدولُ الأَعْمَالِ.

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد الخياري.

السيد الخياري (تكلم بالإنكليزية): في الساعة 3/50 بالتوقيت المحلي، في 24 آب/أغسطس، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما وصفته بأنه "الإطلاق الثاني لساتل للاستطلاع العسكري" من محطة سوهاي لإطلاق السواتل. ويأتي الإطلاق بعد محاولة سابقة لإطلاق ساتل في 31 أيار/مايو. ووفقا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فشلت عملية الإطلاق "بسبب خطأ في نظام التفجير في حالات الطوارئ أثناء المرحلة الثالثة من الرحلة". وقالت وسائل إعلام رسمية إن إطلاق ساتل استطلاعي ثالث سيجري في تشرين الأول/أكتوبر.

وفي حين أصدرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إخطارا قبل الإطلاق إلى خفر السواحل الياباني، فإنها لم تصدر إخطارات بالمجال الجوي أو السلامة البحرية إلى المنظمة البحرية الدولية أو منظمة الطيران المدني الدولي أو الاتحاد الدولي للاتصالات. وتمثل عمليات الإطلاق غير المعلنة التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطرا جسيما على الطيران المدني الدولي وحركة الملاحة البحرية.

وفي 24 آب/أغسطس، أدان الأمين العام بشدة إطلاق ساتل آخر باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. وأي عملية إطلاق تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية تتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وكرر تأكيد دعوته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وقف هذه الأعمال واستئناف الحوار بسرعة دون شروط مسبقة لتحقيق هدف السلام المستدام وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه.

وتجدر الإشارة إلى أن تطوير ساتل للاستطلاع العسكري كان جزءا من خطة التطوير العسكري الخمسية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي كُشِفَ عنها في كانون الثاني/يناير 2021.

وتماشيا مع الخطة، زادت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أنشطة إطلاق القذائف بشكل كبير في عامي 2022 و 2023، بما في ذلك أكثر من 90 عملية إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، منتهكة بذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وكما ألدنا في إحاطة من قبل، هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير عملية لتخفيف حدة التوترات وعكس اتجاه الدينامية الخطيرة وإفساح المجال لاستكشاف السبل الدبلوماسية. وأشدد على أهمية إعادة إنشاء قنوات الاتصال، لا سيما بين الكيانات العسكرية. إن ممارسة أقصى درجات ضبط النفس أمر بالغ الأهمية لتجنب التصعيد غير المقصود. فالدبلوماسية والحوار، وليس العزلة، هما السبيل الوحيد للمضي قدما. وفي هذا الصدد، يثني الأمين العام على اليابان وجمهورية كوريا والولايات المتحدة لاستعدادها وعروضها المستمرة للدخول في حوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن أي مسألة دون شروط مسبقة.

وريشما يتم إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه، يتحتم على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تحافظ على أعلى مستوى من السلامة في منشآتها النووية، وذلك من أجل منع وقوع حوادث نووية ستكون كارثية على المنطقة والعالم.

أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

لقد تحدثت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المجلس مرة أخرى. فقد تحدثت المجلس من خلال مواصلة برنامجها غير المشروع للقذائف التسيارية. في 23 آب/أغسطس، حاولت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى إطلاق سائل باستخدام مركبة إطلاق فضائية. ولكن على الرغم من فشل ذلك الإطلاق وعلى الرغم من أننا تلقينا إخطاراً مسبقاً بشأنه إلا أن هذا يشكل انتهاكاً آخر لقرارات مجلس الأمن - وهو انتهاك تدينه الولايات المتحدة بأشد العبارات الممكنة.

لقد طالب مجلس الأمن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرارا بعدم القيام بأية عمليات إطلاق أخرى باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. وعمليات الإطلاق هذه تقوض نظام عدم الانتشار بشكل مباشر. فهي تبعدنا عن هدفنا الجماعي المتمثل في نزع السلاح وتهدد جيران جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والعالم بأسره. وتزعم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كما فعلت دائماً، أن سعيها إلى برنامج للأسلحة النووية هو عمل من أعمال الدفاع عن النفس. ونحن جميعاً نعرف الحقيقة. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تضع هاجس الاضطهاد ومصالحها الأنانية فوق الاحتياجات الماسة لشعب كوريا الشمالية.

إن آلة الحرب في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يغذيها القمع والقسوة، كما استمع المجلس من خبراء الأمم المتحدة في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9398). إنه أمر مخز وتهديد خطير للسلم العالمي. لقد تسبب الإطلاق الذي قامت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً في إنذار بالإجلاء في أوكليناوا باليابان، وأثار توترات في شمال شرق آسيا، وزعزع استقرار الحالة الأمنية في المنطقة، وزاد من خطر التسبب في تصعيد عسكري. ومع كل تجربة تزيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من صقل قدراتها التسليحية، وقد أعلنت بيونغ يانغ بالفعل التزامها بإطلاق سائل آخر في تشرين الأول/أكتوبر. إنني أحث كل عضو في المجلس على إدانة ذلك الإطلاق وعلى ثني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن إجراء تجربة أخرى.

لقد أعاد مجلس الأمن في قراره 2397 (2017) التأكيد على قراراته بأن تعلق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جميع الأنشطة المتصلة ببرنامجها للقذائف التسيارية، وأن تتخلى عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة، بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، وأن توقف فوراً جميع الأنشطة ذات الصلة.

ومنذ إحاطتنا الأخيرة في 13 تموز/يوليه (انظر S/PV.9376)، عرضت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية علناً منظوماتها لإيصال الأسلحة النووية خلال معرض للأسلحة وعرض عسكري. إن هذه العروض تقوض النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين ومعااهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي يقوم هذا النظام عليها.

وأود أن أسلط الضوء مرة أخرى على شواغلنا المتعلقة بالحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي تفاقت بسبب مخاطر المناخ واستمرار إغلاق الحدود. والأمم المتحدة على استعداد لمساعدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تلبية الاحتياجات الأساسية للفئات الضعيفة من سكانها.

وما فتتنا نتابع عن كثب التقارير التي تفيد بتخفيف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقيود المفروضة على الحدود. وبالنظر إلى التقدم المحرز في مجال اللقاحات والعلاجات وإعلان المدير العام لمنظمة الصحة العالمية في 5 أيار/مايو أن مرض فيروس كورونا لم يعد يشكل حالة طوارئ صحية عامة تثير قلقاً دولياً، فإننا نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على السماح بعودة المجتمع الدولي إلى الدخول وتناوبه دون عوائق، بمن في ذلك المنسق المقيم للأمم المتحدة وغيره من موظفي الأمم المتحدة الدوليين. وسيكون للعودة الجماعية أثر إيجابي على الدعم الدولي لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتعزيز قنوات الاتصال.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتشديد على أن وحدة مجلس الأمن هي أمر أساسي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد الخياري على إحاطته.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

الأمن وتواصلان عرقلة عمل المجلس. وفي حين ترفض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دخول العاملين في مجال المعونة الدولية، الذين يمكن أن يساعدوا في تخفيف معاناة الشعب الكوري الشمالي، يدعو النظام القادة الأجانب إلى بيونغ يانغ للتباهي بتطويره غير القانوني للأسلحة.

وأود أن أكرر أن الولايات المتحدة تظل ملتزمة بالدبلوماسية. فلقد حثنا مرارا وتكرارا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعلى أعلى المستويات على الدخول في حوار. وأنا اليوم أعرض ذلك على السفير. إننا مستعدون للانخراط في الدبلوماسية. وقد أوضحنا أنه ليس لدينا شروط مسبقة لهذا الانخراط وأنا مستعدون لمناقشة أي موضوع يهم حكومتهم. لكن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تستجب بعد لعروضنا هذه.

يجب أن نعود إلى عصر اعتدنا فيه على استخدام صوتنا الجماعي لكبح الانتشار النووي. ويجب أن نشجب بشكل قاطع السلوك غير القانوني لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويجب أن ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التنفيذ الكامل والأمين لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويجب أن نتصدى للأنشطة العالمية المدرة للدخل التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتي تمول برنامجها للأسلحة غير المشروعة.

فالانقسام لن يسفر سوى عن تمكين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولذلك، لنعمل معا مرة أخرى لمواجهة هذا التهديد الملح الذي يتعرض له السلام والأمن الدوليان.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

تدين ألبانيا بشدة إطلاق نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مركبة فضائية تحمل أول سائل استطلاع عسكري للبلد. وقد سجلت

لقد أكدت الغالبية العظمى من أعضاء المجلس معارضتها للأعمال غير القانونية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وودعت إلى وحدة المجلس للتصدي لها. نشكر هؤلاء الأعضاء. ونشكرهم على شراكتهم وتفانيهم المستمرين في مجال عدم الانتشار. ولكن يجب على أعضاء المجلس أن يصغوا اليوم عن كئيب إلى ممثلي البلدان التي تدين وتعارض سعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المستمر إلى حيازة الأسلحة النووية، وأن ينتبهوا بالمثل للبلدان التي لا تدين ذلك. يجب أن ننتبه للبلدان التي تحاول حماية كيم جونج أون من النقد من خلال توجيه أصابع الاتهام إلينا نحن الذين نوجه الانتقاد وندافع عن أنفسنا من سلوك النظام المتهور. فينبغي لهذه القضية أن توحدها.

لقد أكدنا جميعا من جديد مرارا وتكرارا التزامنا بالنظام العالمي لعدم الانتشار. ولكن المجلس يخفق منذ بداية عام 2022 في الوفاء بالتزاماته بسبب عرقلة الصين وروسيا. وهذه ظاهرة جديدة نسبيا هنا وتثير قلقا متزايدا، وهذا ما يجب أن أقوله. فإذا عدنا إلى الوراء وشاهدنا جلسات المجلس قبل بضع سنوات، في عام 2017، فإن كل عضو في المجلس قد أدان أو عارض الأعمال غير القانونية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فلقد اعتدنا أن نقف معا، وكنا نقف متحدين.

اسمحوا لي أن أكون واضحة، لم تغير الولايات المتحدة وحلفاؤنا مواقفنا. فلقد كنا دائما ملتزمين بالتصدي لسعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المستمر إلى الحصول على الأسلحة النووية، ومناوراتنا العسكرية الدفاعية المشتركة ليست جديدة. فما الذي تغير إذن؟ لماذا يقدم البعض في المجلس الآن أعدارا لسعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى امتلاك الأسلحة النووية؟

في الشهر الماضي وقف كبار المسؤولين الروس والصينيين إلى جانب كيم جونج أون للاحتفال بتقدم النظام في مجال الصواريخ التسيارية - وأكرر، للاحتفال بذلك. إن التهديد النووي الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية آخذ في التزايد، وروسيا والصين لا ترتقيان إلى مستوى مسؤوليتهما عن صون السلم والأمن الدوليين. بل أنهما على العكس من ذلك تحتفلان بانتهاكات قرارات مجلس

من جرائم. وهذا أمر غير مقبول لأنه خاطئ وخطير. ويجب أن يدرك دعاة الحرب في كوريا الشمالية أن لكل تصرف تبعات.

نأسف لأن صوت أغلبية أعضاء مجلس الأمن، الذي يدعو المجلس إلى الرد عما تضطلع به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أعمال غير قانونية وغير مبررة ومتهورة، لم يؤخذ في الاعتبار حتى الآن. فالتفكك الذي يبديه المجلس فيما يتعلق بهذه المسألة يحول دون وفائه بولايته واضطلاحه بمسؤوليته الأساسية. ولذلك، نؤكد موقفنا من جديد بأن عدم البعث برسالة قوية إلى النظام الكوري الشمالي عندما يصير على سلوكه المتحدي والتصعيدي والخطير لا يشكل إسهاما في السلام والأمن. وفي ذلك الصدد، نتساءل عن الأثر الحقيقي والفائدة الحقيقية المتأنيين من زيارة وزير الدفاع الروسي إلى بيونغ يانغ في خضم صفقات أسلحة مشبوهة وغير قانونية مع بلد يهدد جيرانه.

لذلك، نرى أن الحالة تتطلب الآن أكثر من أي وقت مضى أن يستجيب مجلس الأمن بالوسائل الدبلوماسية وأن يبعث برد موحد وقوي. وليس علينا أن ننتظر حدوث الأسوأ قبل أن نتصرف. فهذه هي إحدى أفضل الحالات لاستكشاف كامل جهود الوقاية. ولا بد من استكشاف هذه الجهود استكشافا كاملا.

يتعين على جميع جيران كوريا الشمالية، بما في ذلك اليابان وجمهورية كوريا، أن يطمئنوا إلى أن المجلس يأخذ التهديد الذي يشكله نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مأخذ الجد وأنه عازم على اتخاذ رد فوري ومناسب، فضلا عن التزامه بذلك. وقد ناقشنا في هذه القاعة، قبل بضعة أيام فقط، الحالة الإنسانية والحقوقية المتردية والمتدهورة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي نجمت عن المسار المؤسف الذي اختاره نظامها بأن يحرم سكانه من الغذاء الذي يحتاجون إليه ويزود نفسه بالأسلحة التي لا يحتاجون إليها (انظر S/PV.9398).

في الختام، أود أن أؤكد من جديد أننا سواصل الدعوة إلى بذل جهود حقيقية، ودعم تلك الجهود، بغية التصدي للتهديد الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال المساعي الدبلوماسية الوقائية الجماعية وكفالة إنهاء النظام برامجه لأسلحة الدمار الشامل

عملية الإطلاق هذه ثاني فشل لبيونغ يانغ خلال شهرين في وضع سائل تجسس في المدار. وندين كذلك إعلان النظام عن عزمه إجراء محاولة ثالثة من هذا النوع في تشرين الأول/أكتوبر.

على الرغم من فشل هذه المحاولات حتى الآن، فإن الجانب الأكبر والأكثر إثارة للقلق في الأمر برمته يكمن في إخفاق النظام في الامتثال لالتزاماته بموجب القانون الدولي. وتشكل هذه الأعمال والتصريحات انتهاكا لقرارات مجلس الأمن التي تحظر على كوريا الشمالية اختبار أي تكنولوجيا يمكن استخدامها لبناء القذائف التسيارية، مما يعني أن النظام يتحدى هذه القرارات علنا. ونأسف لأن النظام قد اتخذ موقف تحد سافر من المجتمع الدولي ويواصل جهوده الرامية لتعزيز القدرات العسكرية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتحديثها، في استعراض لنمط سلوكي كرهه يفاقم الحالة الأمنية المضطربة عبر شبه الجزيرة الكورية. ونردد دعوة الأمين العام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وقف هذه الأعمال والتعجيل باستئناف الحوار دون وضع شروط مسبقة.

نتيح جلسة اليوم فرصة أخرى مهمة، تأتي في وقت حرج، لكي يجتمع مجلس الأمن ويظهر الوحدة ويبعث رسالة واضحة وقوية مفادها أن الكيل قد طفح. فقرارات مجلس الأمن ليست مذكرات مفاهيمية أو ورقات غير رسمية أو نقاط حوار؛ إنها وثائق قانونية إلزامية، وعلى النظام التزام دولي بالامتثال لها. ولذلك فإن لمحاولات إظهار التفهم لأعمال النظام الاستفزازية والتصعيدية أو أي جهود تُبذل لحمايته بينما يتخذ هذا المسار الخطير، تأثيرا مباشرا ومثبنا في تشجيع النظام على الاستمرار في مساره الخاطئ؛ إنها بمثابة منح بيونغ يانغ الضوء الأخضر لتخرق قرارات مجلس الأمن وتنتهك نظام الجزاءات الشامل وأن تظل تشكل تهديدا لا مبرر له للسلام والأمن.

لنواجه الحقيقة: إن هذا النهج التصالحي قد باء بالفشل في الممارسة العملية. فهو لم يساعد في تقريب النظام من الوفاء بالتزاماته، كما أنه لم يؤدي إلى أي خفض للتصعيد. وباختصار، إنه لم يولد أي شعور بالأمن لدى شعب شبه الجزيرة الكورية. وعلى النقيض تماما، أقع ذلك النهج النظام بأنه قادر على الإفلات من العقاب عما يرتكبه

”اتخاذ كل التدابير الممكنة للحيلولة دون تحول الفضاء الخارجي إلى ساحة معركة وكفالة سلامة الأنشطة الفضائية“.

لذلك، نتوقع من تلك الدول أن تدين عملية الإطلاق هذه، التي تشكّل بلا شك انتهاكا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، لا سيما قراري مجلس الأمن 2087 (2013) و 2270 (2016)، وقرارات الجمعية العامة. وتشير إكوادور أيضا إلى أهمية مراعاة المبادئ الأساسية لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، الواردة في معاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى.

يطالب وفد بلدي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن تمتثل لكامل التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن وتمتتع عن القيام بمحاولات أخرى لإطلاق السواتل باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية وتستأنف التعاون بهدف تحقيق السلام المستدام في المنطقة وإخلائها من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه.

في الختام، أكرر دعوة مجلس الأمن إلى السعي إلى تحقيق وحدة الصف وإجراء حوار قائم على حسن النية يتيح إيجاد حل دبلوماسي وسياسي لمسألة شبه الجزيرة الكورية.

السيدة جـارو - دارنو (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد خيارى على إحاطته.

حاولت كوريا الشمالية مرة أخرى إطلاق سائل عسكري، في 24 آب/أغسطس. وتشكل تلك المحاولة، مثل التي جرت في 31 أيار/مايو، انتهاكا صارخا للقانون الدولي. وتدين فرنسا بشدة ذلك العمل الاستقزازي والمزعزع للاستقرار، الذي ينتهك عمدا قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي ويمثل تهديدا ثلاثيا: للسلام والأمن الدوليين، ولسلامة النظام الدولي لعدم الانتشار ولسلطة المجلس.

لقد ظل مجلس الأمن يدعو كوريا الشمالية مرارا وتكرارا، منذ عام 2009، إلى الامتناع عن أنشطة الصواريخ الباليستية المصممة لتكون قادرة على إيصال الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وبرامجه للقذائف التسيارية والأسلحة النووية بشكل كامل وشفاف وشامل ولا رجعة فيه. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إعطاء الدبلوماسية فرصة حقيقية. لقد حان الوقت لكي يوحد مجلس الأمن صفه مجددا ويتكلم بصوت واحد ويتحد في استجابة واضحة في أقرب وقت ممكن.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، على إحاطته. وأنه بحضور الممثلين الدائمين لجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في جلسة اليوم.

تدين إكوادور بشدة المحاولة الفاشلة الجديدة التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في 23 آب/أغسطس 2023، لإطلاق سائل. ويعرب وفد بلدي عن تعاطفه مع شعب اليابان لما واجهه من مخاطر جراء عملية الإطلاق هذه.

يشكّل هذا العمل مثالا آخر على انتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الصارخة للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن والتي تحظر إجراء أي عمليات إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. ففي 2 حزيران/يونيه 2023، دانت أغلبية أعضاء مجلس الأمن، في هذه القاعة ذاتها، المحاولة الأولى التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإطلاق سائل استطلاع عسكري (انظر S/PV.9336). وما نحن، بعد ثلاثة أشهر فقط، نواجه هذه الحالة الجديدة التي تشكّل تحديا آخر لإجراءات مجلس الأمن.

في 21 حزيران/يونيه 2023، أصدر وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بيانا أعلنوا فيه، في جملة أمور، أن

”منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والحفاظ

عليه للأغراض السلمية يجب أن يشكّل قاعدة سياسية ثابتة

لدى الدول والتزاما دوليا معترفا به على الصعيد العالمي“

وقد تعهدوا كذلك بـ

وإذ تعترف البرازيل اعترافاً كاملاً بحق جميع البلدان في متابعة البرامج الفضائية السلمية، فإنها تشدد على ضرورة أن تمتثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية امتثالاً صارماً لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. وكما أشرنا في حزيران/يونيه (انظر S/PV.9336)، تستخدم الفذيفة شوليمبا - 1 محركات مماثلة لتلك المستخدمة في الفذيفة التسيارية العابرة للقارات هواسونغ - 15 التي تعمل بالوقود السائل. ويشكل ذلك انتهاكاً واضحاً للقرار 2094 (2013)، الذي يحظر على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إجراء "أي عملية من عمليات الإطلاق الأخرى التي تستخدم تكنولوجيا القذائف التسيارية" (القرار 2094 (2013)، الفقرة 2).

وستواصل البرازيل بذل الجهود لتعزيز مشاركة هادفة يمكن أن تسهم في تخفيف التوترات والحد من مخاطر التصعيد. وفي الوقت نفسه، أعيد التأكيد على أنه يجب أن تمتثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لجميع التزاماتها الدولية، تماماً كما يجب على أي دولة، أن تتقيد بالقانون الدولي بصفة عامة وميثاق الأمم المتحدة بصفة خاصة. ونحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس عند الرد على عمليات الإطلاق الفضائية، ونشدد على أن الانخراط الهادف، وليس العزلة، يظل أفضل طريق لنا نحو شبه جزيرة كوريا تتعم بالسلام والاستقرار وخالية من الأسلحة النووية.

السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر أنا أيضاً الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

يساور مالطة قلق بالغ إزاء المحاولة الأخيرة التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإطلاق سائل وتدينها بشدة. إن الإطلاق يشكل انتهاكاً صارخاً آخر للقرار 2397 (2017)، الذي يحظر على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إجراء أي عملية إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية.

يساورنا قلق بالغ إزاء اعتزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إجراء عملية إطلاق أخرى في تشرين الأول/أكتوبر، الأمر الذي سيشكل عملاً آخر من أعمال التحدي وزعزعة الاستقرار.

ونظراً للتشابه الوثيق بين التكنولوجيات المستخدمة في عمليات الإطلاق الفضائية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية، فإن هذا الإطلاق يشهد على التقدم المثير للقلق أصلاً الذي أحرزته كوريا الشمالية في برنامجها للقذائف التسيارية. ويدل على التصميم على مواصلة التصعيد في الأشهر الأخيرة، التي شهدت تسارعا غير مسبوق في عمليات الإطلاق وزيادة في التصريحات غير المسؤولة التي أدلت بها بيونغ يانغ.

ولا يمكن للمجلس أن يظل مكتوف الأيدي ويجب عليه أن يرد بانسجام على الانتهاك الجديد لقراراته. ولن نقبل أن تصبح كوريا الشمالية دولة نووية. ولن نقبل فرنسا التقليل من شأن هذا التهديد للسلام والأمن الإقليميين والدوليين.

وعلى هذا النحو، من الضروري أن يكفل جميع أعضاء المجلس عدم تقديم أي دعم لكوريا الشمالية من أجل مواصلة تطوير برامجها النووية والتسيارية. ويجب علينا أن نواصل بشكل جماعي الدعوة إلى وقف التصعيد واستئناف الحوار من دون شروط بغية تخلي كوريا الشمالية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه عن برامجها النووية والبالستية، تمسحاً مع قرارات مجلس الأمن.

ولذلك، تحث فرنسا كوريا الشمالية على الامتثال لالتزاماتها الدولية من دون تأخير والعودة إلى طاولة المفاوضات بالاستجابة لعروض الحوار التي قدمت لها في عدة مناسبات.

وفي ضوء استفزازات كوريا الشمالية، التي تهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين، يجب أن يكون المجلس مثالياً ومتحداً لضمان تنفيذ قراراته ومكافحة التحايل على الجزاءات على وجه الخصوص.

السيد فرانسوا دانيز (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته.

تشارك البرازيل المجتمع الدولي في إدانة استخدام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تكنولوجيا القذائف التسيارية في إطلاق مركبة إطلاق سواتل في 24 آب/أغسطس.

وفي الختام، نكرر التأكيد على أن هدفنا المشترك هو السلام وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. وبغية تحقيق ذلك، نحتاج إلى مجلس قوي وموحد. ولن تؤدي الانقسامات والتقاوس عن العمل إلا إلى تأجيل أهدافنا إلى أجل غير مسمى. وتحقيقاً لتلك الغاية، تظل مالطة تؤيد أن تعبر مخراجات المجلس عن تصميمه على ضمان السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته. وأرحب بمشاركة ممثلي جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذه الجلسة.

في 24 آب/أغسطس، قامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعملية إطلاق فاشلة أخرى لسائل للاستطلاع العسكري. وأدى ذلك إلى تشغيل نظام الإنذار المحلي الياباني في أوكيناوا. وكان هذا انتهاكاً خطيراً آخر لقرارات مجلس الأمن وجهداً وقها لزيادة توسيع البرنامج العسكري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقالت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها ستحاول مرة أخرى.

والادعاءات بأن ما يسمى بالاستنزافات، أو بالأحرى المناورات العسكرية المشروعة والمعلنة بشفافية، تتسبب في عمليات الإطلاق هذه لا أساس لها من الصحة. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تبدي رد فعل: فهذا جزء من خطة راسخة ومحددة بوضوح تطلبت استثمارات علمية وتكنولوجية واسعة النطاق.

وقد قال كيم جونج أون ذلك بنفسه في يناير: ستطلق الإدارة الوطنية لتطوير الفضاء الجوي أول سائل عسكري في أقرب وقت ممكن من خلال المضي قدماً في الإعداد الكامل لسائل استطلاعي ومركبته، وهي مهمة رئيسية لتعزيز القوة السياسية والأيدولوجية والعسكرية والتقنية لجيشه.

ويجب على المجلس أن يتخذ إجراء. وقد وقعنا جميعاً هنا وصدقنا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأيدناها. وينبغي لنا جميعاً أن نلتزم بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن. فتقع على عاتقنا مسؤولية الوفاء بتلك الالتزامات.

وعلى الرغم من فشل عملية الإطلاق هذه، فإن هذه التجارب يمكن أن تساعد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تحسين تكنولوجيتها والنهوض ببرامجها. وقد انضمت مالطة إلى غيرها في الدعوة إلى عقد هذه الجلسة لأنها تدرك أن تلك الأعمال تزيد من التوترات وتهدد بزيادة زعزعة استقرار المنطقة. فهي تشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين وتقوض النظام العالمي لعدم الانتشار.

ونذكر بأن المجلس اتخذ بالإجماع القرار 2397 (2017). وفي ذلك الوقت (انظر S/PV.8151)، قرر أيضاً أنه سيتصرف ويفرض مزيداً من القيود على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في حالة حدوث انتهاكات جديدة.

وما زلنا نؤمن إيماناً راسخاً بأن المجلس لا يمكن أن يلتزم الصمت في وجه هذه الاستنزافات. فالعجز المستمر عن العمل سيؤدي ببساطة إلى تفويض مصداقية المجلس بوصفه الضامن للسلام والأمن الدوليين.

ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على وقف جميع الأعمال الاستنزافية، والدخول في حوار هادف والتقييد بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن. ويجب عليها أن تتخلى تماماً وعلى نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه عن برنامجها المتعلق بالقذائف التسيارية وأن تعود إلى معاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويظل يساور مالطة قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية الأليمة في البلد والقيود المفروضة على إمكانية وصول المساعدات الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها النظام، على النحو الذي سلطت الضوء عليه مناقشة الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9398). ولا تزال قيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتجاهل الاحتياجات الإنسانية الخطيرة. واختارت، بدلاً من ذلك، تخصيص موارد لبرامجها المكلفة المتعلقة بالقذائف التسيارية والأسلحة غير المشروعة. وتدعو مالطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى استعادة إمكانية وصول الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بغية مد سكانها بالمعونة التي يحتاجون إليها.

والمجتمع الدولي بأسره. وتشكل تلك الأعمال العدوانية انتهاكات صارخة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتشكل تحدياً خطيراً للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي. وتتضمن اليابان إلى الأمين العام في إدانة كوريا الشمالية بقوة في ضوء عملية الإطلاق الأخيرة.

ولا يتعلق الأمر بالحق في استخدام الفضاء الخارجي. ولا يتعلق الأمر بممارسة حق الدفاع عن النفس. بل يتعلق بانتهاكات قرارات مجلس الأمن. ويتعلق الأمر بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وفي مواجهة برامج كوريا الشمالية غير المشروعة للأسلحة النووية والقذائف التسيارية، اتخذ المجلس العديد من القرارات التي تحظر أي عملية إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. ولهذا السبب، أدان الأمين العام وأغلبية أعضاء المجلس عملية إطلاق الساتل في جلستها المعقودة في حزيران/يونيه بغض النظر عما إذا كان ما أُطلق ساتلاً أم لا، وبغض النظر عما إذا كانت عملية الإطلاق قد فشلت أم نجحت. ومع ذلك، استمرت كوريا الشمالية في تجاهل التزاماتها الدولية وإنكارها، واختارت بدلاً من ذلك تحقيق طموحها العسكري وفقاً لخطة الخمسية. بل إنها أعلنت بلا خجل عن نيتها إجراء عملية إطلاق أخرى في تشرين الأول/أكتوبر.

إن كوريا الشمالية لا تحترم المجلس وميثاق الأمم المتحدة. واسمحو لي أن أذكر زملائي مرة أخرى بأنه لا يمكننا الوفاء بواجبنا الرسمي بصفتنا أعضاء مسؤولين في المجلس بمجرد الجلوس ومناقشة المسألة من على مقاعدنا في القاعة. بل إن الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات ملموسة عندما نواجه انتهاكات لقرارات المجلس ذاته. وعلاوة على ذلك، تتمثل مسؤوليتنا في ألا نحتفل أبداً بعرض عسكري يشمل قذائف تسيارية عابرة للقارات، مما يدل على انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن. وأحث جميع أعضاء المجلس على أن يكونوا مدركين لمسؤولياتنا وأن يستعيدوا الوحدة التي أبدوها في عام 2017.

في الأسبوع الماضي، عندما اجتمعنا في هذه القاعة لمناقشة حالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية، سمعنا جميعاً ملاحظات مروعة من منشق كوري شمالي:

إن أقوالنا وأفعالنا مهمة. إنها الرسالة التي نبعث بها إلى العالم بشأن التزامنا بمنع عدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي. وقد أحطنا علماً بوجود أعضاء دائمين، بمن فيهم وزير الدفاع الروسي، في معرض للأسلحة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يعرض قذائف تسيارية عابرة للقارات. وتدل هذه التفاعلات على دعم برامج الأسلحة الخاضعة لجزاءات الأمم المتحدة. وتحث المملكة المتحدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف عمليات الإطلاق والعودة إلى الحوار واتخاذ خطوات ذات مصداقية نحو نزع السلاح النووي وإحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية. ونأمل أن يكون حضورها في هذه الجلسة خطوة إلى الأمام في ذلك الصدد.

إن أكبر ضحايا البرنامج العسكري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هم شعب كوريا الشمالية. فالموارد تُحول عن احتياجاتهم الاقتصادية الأساسية. وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تفتح حدودها وأن تتعامل مع الأمم المتحدة.

ويقع على عاتق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التزام بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأدعو جميع أعضاء المجلس إلى إعادة تأكيد إدانتهم لبرامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير المشروعة للأسلحة النووية والقذائف التسيارية، تمثيلاً مع مسؤولياتهم بوصفهم دولاً أعضاء في الأمم المتحدة وموقعين على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته.

من المؤسف أننا نجتمع هنا مرة أخرى لمناقشة نفس المسألة التي ناقشناها في حزيران/يونيه وتموز/يوليه فيما يتعلق بأخر إطلاق للقذائف التسيارية العابرة للقارات (انظر S/PV.9336 و S/PV.9376). إن سلسلة الأفعال التي أقدمت عليها كوريا الشمالية، بما في ذلك عملية إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية هذا الأسبوع والتي حلقت مباشرة فوق الأرخبيل الياباني، تهدد بشدة سلام وأمن اليابان والمنطقة

عواقب لا يمكن إصلاحها. ويجب على جميع الأطراف العودة إلى طاولة المفاوضات لإيجاد حل يضمن الأمن للجميع والتعايش السلمي في المنطقة.

وتعارض غابون، بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أي استخدام أو تهديد باستخدام هذه الفئة من الأسلحة. وبالنظر إلى السياق الأمني الدولي الحالي، يساورنا قلق بالغ إزاء التقليل من شأن الخطر النووي. ويشهد هذا الجيل تراجعاً واضحاً عن الشوط الذي قطعناه والمكاسب التي حققناها بشق الأنفس في ميداني نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. والاتجاه الحالي، الذي يتعارض تماماً مع التاريخ، غير مقبول.

وندعو الأطراف إلى وقف التصعيد والامتناع عن المبادرات الانفرادية وإعطاء الأولوية للحوار من أجل التوصل إلى حل دائم للحالة. ولا بد من تخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية واستعادة الثقة لاستئناف المحادثات. ونحث جميع الأطراف على تجنب أي أعمال أو خطابات استفزازية يمكن أن توجج العداة.

أخيراً، أود أن أدعو البلدان التي لها تأثير على الأطراف المتنازعة إلى تشجيع استئناف المفاوضات. وأود أيضاً أن أحث الوكالة الدولية للطاقة الذرية على إبقاء القنوات الدبلوماسية مفتوحة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعلى بذل قصارى جهدها لاستعادة وضمان الثقة اللازمة بين الأطراف لإجراء مفاوضات سلمية.

السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): نشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته ونرحب بمشاركة ممثلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا في مداولاتنا.

لاحظت سويسرا بقلق بالغ المحاولة الثانية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإطلاق سائل استطلاعي عسكري باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. ولذلك، نرحب بعقد جلسة اليوم. ويجب ألا يقف مجلس الأمن مكتوف الأيدي إزاء تلك التجارب التي تشكل، إلى جانب البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

”إن الحكومة تحول دماننا وعرقنا إلى حياة مترفة للقيادة والصواريخ التي تجر عملنا الشاق في السماء. كنا نعتقد أن الأموال التي تنفق على صاروخ واحد فقط يمكن أن تطعمنا لمدة ثلاثة أشهر، لكن الحكومة لا تهتم بذلك.“ (S/PV.9398، صفحة 6)

واسمحوا لي أن أسأل مرة أخرى: لو كانت الأموال التي أنفقت على إطلاق العديد من السوائل والقذائف باتجاه البلدان المجاورة قد أنفقت على الناس في كوريا الشمالية بدلاً من ذلك، فكم منهم كان سيتم إطعامهم؟ وكم عدد الأرواح التي كان من الممكن إنقاذها؟ لقد حان الوقت لكوريا الشمالية للتوقف عن تطوير أسلحة الدمار الشامل غير المشروعة والتوقف عن نشر الدعاية لتبرير أفعالها وبدلاً من ذلك إعطاء الأولوية لتحسين رفاه الشعب في كوريا الشمالية.

وتحدث اليابان كوريا الشمالية على عدم القيام بمزيد من عمليات الإطلاق، وتدعو كوريا الشمالية مرة أخرى إلى الامتثال الفوري والكامل لجميع القرارات ذات الصلة واستئناف الحوار الموضوعي مع البلدان المعنية من أجل نزع السلاح النووي بالكامل. ولا يزال الطريق إلى الحوار مفتوحاً.

السيدة كومبي ميسامبو (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته. وأرحب بحضور الممثلين الدائمين لجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذه الجلسة.

نجتمع مرة أخرى بعد ظهر اليوم بعد محاولة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إطلاق مركبة فضائية. ويدين بلدي ذلك العمل الذي رفع مستوى التوتر والخوف إلى درجة اضطرت بعض البلدان المجاورة إلى وضع منظومات دفاعها المضادة للقذائف في حالة تأهب. ومن الضروري أكثر من أي وقت مضى أن يحشد المجلس قواه في مواجهة حجم التهديد الذي يخيم على شبه الجزيرة الكورية وأن يسعى إلى إيجاد مخرج من هذه الحلقة المفرغة. فالوضع الراهن ليس خياراً عملياً، لأنه يزيد من خطر وقوع كارثة يُحتمل أن تكون ذات

تنفيذ حل سلمي وشامل ودائم للحالة في شبه الجزيرة الكورية. ولدينا هدف مشترك ومسؤولية مشتركة في ذلك الصدد. سنظل سويسرا ملتزمة بالمضي قدما في ذلك الاتجاه.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): أشكر الأمين العام المساعد خالد الخباري على إحاطته القيمة. تتضمن دولة الإمارات إلى الأمين العام في إدانته الشديدة لمحاولة إطلاق جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، مرة أخرى، ساتلا استطلاعيا عسكريا هذا الأسبوع، وذلك منذ آخر محاولة لها في أيار/مايو الماضي، حيث تشكل هذه الأحداث مصدر قلق بالغ وتصعيدا خطيرا في شبه الجزيرة الكورية.

كما نعرب عن شواغلنا إزاء المعلومات التي بثتها وسائل الإعلام الرسمية في الجمهورية إزاء اعتزام جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إجراء عملية إطلاق أخرى بعد فشل الصاروخ الباليستي الذي يحمل الساتل، حيث نذكر هنا أن مجلس الأمن قد حذر على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إجراء أي إطلاق باستخدام تكنولوجيا الصواريخ الباليستية. وعليه، نحث جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وبشدة على الكف عن أنشطتها غير القانونية والخطيرة والاستفزازية. وفي سياق جلسة اليوم، تود دولة الإمارات التأكيد على ثلاثة نقاط. أولا، يجب أن تتوقف جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عن تهريب وترويع المدنيين من خلال عمليات الإطلاق المتكررة.

ونشدد في هذا السياق بأن الإنذار المسبق الذي أصدرته الجهات المعنية في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لا يضيء أي شرعية على تلك العمليات. ومن المؤسف كذلك اضطراب المدنيين في إقليم أوكيناوا في اليابان للتعامل مع الإنذارات في تمام الساعة 4/00، نتيجة لإعمال جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الخطيرة وغير الشرعية. ونؤكد مجددا على تضامننا مع الحكومات وشعوب الدول المجاورة ومع المنطقة بأكملها.

ثانيا، يجب على المجلس توجيه رسالة موحدة إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، مفادها ضرورة الامتثال لقرارات مجلس الأمن وعدم إجراء تجارب مماثلة. ونكرر دعوتنا لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بالعودة إلى الدبلوماسية والحوار.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، تدين سويسرا أي عملية إطلاق تستخدم تكنولوجيا القذائف التسيارية بوصفها انتهاكا لقرارات المجلس ذات الصلة. وكما ناقشنا في جلستنا المعقودة في بداية حزيران/يونيه (انظر S/PV.9336)، فإن مسألتي حمولة الصواريخ والإنذار المبكر ليستا بالغتي الأهمية في مثل هذه الحالة. وبالتالي فإن عملية الإطلاق الأخيرة تشكل انتهاكا للقانون الدولي. وفي ضوء ذلك، وبوصفنا أعضاء في المجلس، من واجبنا أن ندينه ونزد عليه. نكرر دعوتنا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى نبذ أي محاولات في المستقبل لإطلاق القذائف التسيارية.

ثانيا، بينما تنطبق الالتزامات الناشئة عن القرارات أولا وقبل كل شيء على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإنها تنطبق أيضا على جميع الدول، المطلوب منها أن تنفذ جزاءات مجلس الأمن تنفيذا فعالا. علاوة على ذلك، وبوصفنا أعضاء في المجلس ودولا أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يقع على عاتقنا جميعا التزام بمنع انتشار الأسلحة النووية. إن محاولة إضفاء الشرعية علنا على تطوير البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتطلب يقظتنا المستمرة، ويجب أن نلتزم بنزع السلاح والإبقاء على المحرمات النووية.

ثالثا، يجب ألا ننسى معاناة شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا بد أن تتوقف الانتهاكات الخطيرة والمنظمة لحقوق الإنسان وإفلات مرتكبيها من العقاب. نرحب بالدلائل الأولى على تخفيف القيود الشديدة التي فرضتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بالجائحة. إذ تشكل تلك القيود عقبة رئيسية أمام المعونة الإنسانية واحترام حقوق الإنسان وممارستها. نشدد على ضرورة أن يسير فتح حدود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جنبا إلى جنب مع وصول المعونة الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق. وتحقيقا لتلك الغاية، يكتسي دخول الموظفين الدوليين إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أهمية قصوى.

يضطلع المجلس بدور لا غنى عنه في تشجيع الحوار ووقف التصعيد والتوصل إلى حلول دبلوماسية. وهي أدوات أساسية لتيسير

تكنولوجيات تتصل ببرنامج القذائف التسيارية العابرة للقارات، تنتهك قرارات مجلس الأمن المتعددة التي تحظر أي عملية إطلاق باستخدام التكنولوجيات التسيارية. ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التخفيف من طموحاتها الطويلة الأجل في امتلاك قدرة على صنع الأسلحة النووية، وإلى تبني نداء المجتمع الدولي، فضلا عن عرض الولايات المتحدة غير المشروط للحوار في حل الشواغل المترابطة للنزاع المتعلق بشبه الجزيرة الكورية.

في غضون ذلك، نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على الامتناع عن إجراء المزيد من عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية والامتثال لالتزاماتها الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. والحل المتوخى والمقبول للمشاكل في شبه الجزيرة الكورية لا يمكن أن يشمل دولة ذات قدرات نووية، أو إمكانية حدوث سباق تسلح نووي في المنطقة.

لذلك، نشدد على ضرورة استئناف الحوار البناء والموثوق به بين الأطراف المعنية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإيجاد حل دائم وشامل وسلمي للمسائل في شبه الجزيرة الكورية، بطريقة تعترف بالشواغل الأمنية الإقليمية والعالمية فضلا عن شواغل الأطراف.

يقع على عاتقنا مسؤولية إبعاد المنطقة عن طريق الكارثة والحفاظ على السلام والأرواح في شبه الجزيرة. وغانا، بوصفها عضوا مؤسسا لحركة بلدان عدم الانحياز، يحدها الأمل في أن يسهم حل الحالة في شبه الجزيرة الكورية في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد فرنانديز (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر السيد خالد خياري، الأمين العام المساعد، على إحاطته.

ننوه بحضور الممثلين الدائمين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا في القاعة.

تكرر موزامبيق الشواغل التي أعرب عنها زملاؤها أعضاء مجلس الأمن في ضوء إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف مؤخرا. نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على احترام قرارات مجلس الأمن والتقييد بها وعلى إعادة الالتزام بنزع السلاح النووي

كما أن اتخاذ مسار لنزع السلاح النووي بشكل كامل وقابل للتحقق، ولا رجعة فيه، بما يشمل العودة إلى معاهدة عدم الانتشار، هو السبيل الوحيد أمام جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والمجتمع الدولي لتحقيق السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية.

ثالثا، من الضروري مواصلة إيلاء الاهتمام للظروف الإنسانية الفاسية والمقلقة التي يعيشها الشعب في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

وفي حين أن آلية الإعفاءات التي أنشأتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) تسمح بإيصال المساعدات للجمهورية، فإن الأوضاع الخطيرة على الأرض تتطلب من المعنيين في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، تغليب مصلحة الشعب واتخاذ إجراءات التخفيف من معاناتهم، بما في ذلك عبر السماح للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية بالعودة إلى البلد لتقديم المساعدات الإنسانية الإغاثية.

ختاما، لطالما كان مجلس الأمن أكثر فاعلية في صون السلم والأمن الدوليين، عندما كان متحدا، لا سيما بشأن شبه الجزيرة الكورية، وذلك حين اتخذ موقفا موحدا في السابق، كان من شأنه كبح المساعي غير المشروعة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لامتلاك الأسلحة النووية. ولهذا، فإن دولة الإمارات على أتم الاستعداد لبحث سبل توحيد الموقف مجددا في هذا الملف يتمكن المجلس من الاضطلاع بدوره في صون السلم والأمن الدوليين.

السيدة كيسي أنتوي (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته المفيدة التي قدمها إلى مجلس الأمن. نرحب بمشاركة ممثلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا ونتطلع إلى بيانتهما.

اتساقا مع موقف غانا من برنامج الأسلحة النووية والتكنولوجيات التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، نشجب بشدة المحاولة الثانية لإطلاق سائل عسكري من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في غضون ثلاثة أشهر. إن عملية الإطلاق، التي شملت

الجلسة وحددوا هم موعدها على الفور. وبتخاذها مثل هذه الإجراءات، تبين الولايات المتحدة أنها لا تهتم على الإطلاق برأي أعضاء المجلس الآخرين. ومن الواضح أن عقد هذا الاجتماع اليوم ليس أكثر من محاولة خبيثة لا تخلو من نفاق من قبل الولايات المتحدة وحلفائها لتكثيف الضغط على بيونغ يانغ وصرف الانتباه عن الأعمال التصعيدية المتهورة لواشنطن وحلفائها في المنطقة، والتي تمثل المصدر الحقيقي للتهديدات للسلم والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، وبأسلوبها المعتاد، تحول واشنطن اللوم إلى الآخرين بنفاق، بينما ترفض الاعتراف بأي مسؤولية عن التصعيد في شمال شرق آسيا. ومثل زوجة قيصر، بالطبع، فإن الولايات المتحدة بعيدة عن دائرة الشك.

ومما يدهشنا أن الأمين العام المساعد الخياري لم يشر في إحاطته أدنى إشارة إلى النشاط العسكري المدمر للولايات المتحدة وجمهورية كوريا واليابان في شمال شرق آسيا.. ونأسف لأن الأمانة العامة تجاهلت تماما هذا الجانب الهام، والذي ينبغي لها أن تتخذ موقفا محايدا وموضوعيا بصدده. وما فتئت روسيا تعارض أي نشاط عسكري يشكل تهديدا لأمن شبه الجزيرة الكورية وجيرانها. في الوقت نفسه، دأبت واشنطن وطوكيو، إلى جانب سول، على تصعيد الوضع في محيط شبه الجزيرة بصورة دورية. وعلى وجه الخصوص، تهدف التدريبات العسكرية الإقليمية للحلفاء إلى تحقيق ذلك الهدف في إطار مفهوم لما يسمى بالردع الموسع لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي يتزايد نطاقه باطراد. وهذا نهج استقراري صارخ يزيد من تعقيد إمكانية بدء الحوار، وهو أمر أساسي لتعزيز الأمن الإقليمي.

وعلينا ألا ننسى سلسلة التدريبات الجوية بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية في حزيران/يونيه، التي شملت طائرات مقاتلة وقاذفات استراتيجية للولايات المتحدة في حزيران/يونيه، ووجود غواصة نووية تابعة للولايات المتحدة في محيط شبه الجزيرة الكورية. وكان لمحاولات الولايات المتحدة وحلفائها إقامة "خطوط حدودية" جديدة في المنطقة لإرضاء واشنطن من خلال إنشاء تحالفات مغلقة، وكذلك خطط نقل جزء من البنية التحتية العسكرية لحلف الناتو إلى هناك، تأثير سلبي للغاية على الوضع. وهناك أيضا شواغل بشأن الرسائل المتناقضة من

والتوصل إلى حل سلمي للأزمة المستمرة في شبه الجزيرة الكورية. ندعو جميع أصحاب المصلحة المعنيين بمسألة عدم الانتشار في شبه الجزيرة الكورية إلى التصرف بأقصى قدر من المسؤولية. يتحتم تجنب أي إجراءات انفرادية قد تؤدي إلى تفاقم الانفراج الهش بالفعل في المنطقة. لقد كان من الواضح أن استمرار التوترات في شبه الجزيرة الكورية يمكن أن يعرض للخطر صون السلام والأمن الدوليين في المنطقة وفي العالم بأسره، في وقت تظهر وتتضاعف فيه تحديات معقدة.

ولذلك، ندعو موزامبيق جميع أعضاء مجلس الأمن إلى أن يفكروا مليا في أفضل الأعمال التي يتعين القيام بها سعيا إلى تحقيق السلام والوثاق في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة وتجنب تكرار استخدام القوة أو أي إجراء انتقامي آخر. ويجب أن نكثف مشاركتنا الدبلوماسية وأن نغتتم كل فرصة متاحة لإعادة إشراك جميع الأطراف في حوار بناء وقبول دور النوايا الحسنة المهم للمجتمع الدولي.

وتؤكد موزامبيق مجددا اعتقادها بأن جميع الأشكال السلمية للسعي إلى إيجاد حلول سلمية للتوترات في شبه الجزيرة الكورية لم تستفد بعد. والمجلس يتحمل المسؤولية الرئيسية عن الإسهام في السلم والأمن الدوليين بكل الوسائل السلمية الممكنة. ولذلك، يجب ألا يدخر المجلس جهدا لحث الأطراف، فضلا عن توصيتها، لاتخاذ أفضل السبل للسلام. وندعو المجلس، الذي يتحمل مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين، إلى ألا يتوانى في السعي إلى إيجاد حل دائم لهذا التهديد الخطير للسلام والازدهار في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن عقد هذه

الجلسة يجسد مرة أخرى هذا الشهر النهج الوقح من قبل رئاسة الولايات المتحدة لاستخدام مقعدها في مجلس الأمن للنهوض بأجندتها الضيقة المسيسة التي تخدم مصالحها الذاتية. وبينما طلبت الرئاسة بصفقتها الوطنية، إلى جانب إكوادور وألبانيا وفرنسا ومالطة واليابان، عقد جلسة إحاطة مفتوحة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فإنها لم تكلف نفسها عناء إجراء حتى ما يحاكي المشاورات بين أعضاء المجلس بشأن الحاجة إلى هذه المناقشة وشكلها. إنهم من طلبوا عقد هذه

ولا يزال مشروع القرار السياسي - الإنساني الروسي - الصيني ذا أهمية أيضا. وما من شك في أن اعتماده المحتمل سيحقق فائدة أكبر بكثير من التدابير التي تؤدي بدهاءة إلى طرق مسدودة، مثل شيطنة بيونغ يانغ والسياسة اللإنسانية المتمثلة في زيادة ضغط الجزاءات. ونحن مقتنعون بأن سياسة القيود القاسية قد عفا عليها الزمن منذ فترة طويلة. وهي تتناقض بشكل أساسي مع الجهود الرامية إلى استعادة الثقة، التي ينبغي أن تكون الشاغل الرئيسي لمجلس الأمن. ونعتقد أن المجلس سيتمكن فعلا من التغلب على هذه المشكلة الملحة إذا كان جميع الأعضاء على استعداد للعمل بطريقة غير متحيزة، مع الاستجابة للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان ومراعاة جميع العوامل ذات الصلة، بدلا من الاستمرار الأعمى في ترديد الكليشيهات الدعائية المبتذلة.

وكما هو الحال دائما، فإننا من جانبنا على استعداد للمشاركة في مناقشات بناء وموضوعية بشأن سبل معالجة كامل نطاق المشاكل في شبه الجزيرة الكورية معالجة ملموسة، بنفس الطريقة التي نشجع بها أعضاء المجلس الآخرين على القيام بذلك.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته. وأتوه بحضور الممثلين الدائمين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا في هذه الجلسة. ما فتئت التوترات في شبه الجزيرة الكورية تتصاعد منذ بعض الوقت. وقامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعمليات إطلاق متعددة، وواصلت بعض الأطراف، بما فيها الولايات المتحدة، المشاركة في الأنشطة العسكرية. وهذا الوضع، الذي تحبذ الصين تجنبه، مثير للقلق. وعلى الرغم من أن بعض البلدان تحاول، كالعادة، إلقاء كل اللوم على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا بد من الإشارة إلى أن عمليات الإطلاق التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا ترتبط ارتباطا وثيقا بالأنشطة العسكرية لبعض البلدان. وفي وقت سابق من هذا العام، أبدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضبط النفس لفترة من الزمن ودعت مرارا وتكرارا إلى إنهاء الأعمال

حلفاء الولايات المتحدة في شمال شرق آسيا - طوكيو وسيول - فيما يتعلق بالتعاون المعزز المزعوم مع واشنطن في مجال التطوير النووي، الأمر الذي يمكن أن يفهم بسهولة على أنه يعني إمكانية نشر أسلحة الولايات المتحدة النووية على أراضيها وأن هذين البلدين قد يطورا أسلحتهما النووية الخاصة.

وقد حاول بعض أعضاء المجلس إخفاء كل تلك الملابسات، رغم أنها في نهاية المطاف هي الأسباب الرئيسية لتدهور الحالة في المنطقة. وكل الوفود هنا اليوم تدرك ذلك جيدا، ولكن لم تبدل أي محاولة لتحسين الحالة. ونلاحظ أن الضغط على بيونغ يانغ لم يقتصر على النشاط العسكري وحده. وللأسف، استخدم مجلس الأمن أيضا كمنبر. وعقد اجتماع الأسبوع الماضي بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (انظر S/PV.9398)، الذي كان بلا جدوى على الإطلاق من الناحية العملية، يشهد على ذلك أيضا. ومن أجل تعزيز أجندتهم المتحيزة، تجاهل من نظموا هذا الحدث ولاية المجلس، غير المكلف بمعالجة قضايا حقوق الإنسان.

وإزاء تلك الخلفية، ليس بمستغرب أن تتزايد التوترات في شمال شرق آسيا، وكذلك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بأسرها. ونود أن نذكر بأن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تدعو إلى البحث عن سبل لإيجاد تسوية سياسية ودبلوماسية للحالة في شبه الجزيرة الكورية. وتشير التطورات الأخيرة المتعلقة بشبه الجزيرة إلى الحاجة إلى تهدئة فورية للتصعيد ونبذ الاستنزافات والعودة إلى المفاوضات. وفي هذا الصدد، نسترعي الانتباه مرة أخرى إلى أن خطة العمل الروسية - الصينية الرامية للتوصل إلى تسوية شاملة للحالة في شبه الجزيرة الكورية، والتي تنطوي على اتخاذ خطوات ملموسة في جميع مجالات المشاكل، لا تزال مطروحة. وسيطلب تنفيذها بلا شك إجراء حوار قائم على الاحترام المتبادل والنظر في الشواغل والحقوق المشروعة لجميع الدول المعنية، بما في ذلك، بالطبع، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومع ذلك، لاحظنا في هذه المرحلة من الزمن عدم الرغبة في القيام بذلك، بسبب مواقف فرادى أعضاء المجلس، الذين لا تزال بياناتهم بالكاد تولي اهتماما لإيجاد سبل واقعية لحل المسائل التراكمية للمنطقة دون الإقليمية.

مسألة شبه الجزيرة كذريعة لخلق توترات متعمدة، ودمج شبه الجزيرة في استراتيجية المحيطين الهندي والهادئ، وتعزيز التحالفات والشراكات، وزيادة الوجود العسكري في المنطقة بشكل كبير، مما يهدد بشكل خطير المصالح الأمنية الاستراتيجية لشبه الجزيرة والبلدان المجاورة. إن هذه الممارسات، المشحونة بعقلية الحرب الباردة، لا تؤدي إلا إلى إثارة المواجهة فيما بين الكتل وتقويض الثقة المتبادلة بين الأطراف، وتخدم مصالحها الجيوسياسية الخاصة، وتتعارض مع هدف الحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية والمضي قدما في نزع السلاح النووي.

ثالثا، إن الحوار والتفاوض هما السبيل الوحيد لمساعدة شبه الجزيرة على الخروج من المأزق الأمني. وعلى مر السنين، كانت هناك أوقات جلبت فيها الجهود الدبلوماسية الأمل إلى شبه الجزيرة. وشاركت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أنشطة نزع السلاح النووي. بيد أن السياسة المتغيرة لأحد البلدان المعنية، وفشله في تنفيذ مبدأ إجراء مقابل إجراء والوفاء بالالتزامات التي قطعها في الحوارات أدى إلى ضياع تلك الفرص لحل المسألة. ونتيجة لذلك، أصبح الوضع في شبه الجزيرة أكثر تعقيدا وتوترا. وفي ظل الظروف الراهنة، ينبغي لجميع الأطراف أن تمارس ضبط النفس وأن تلتزم الهدوء، وأن تتجنب الاستنزاف المتبادل، وأن تحاول بذل المزيد من الجهود لاستئناف الحوار وكفالة السلام والاستقرار.

رابعا، ينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بدور بناء في تخفيف حدة التوترات وتعزيز تحقيق تسوية سياسية. ويهدف مشروع القرار بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي اقترحه الصين وروسيا في المجلس بصورة مشتركة إلى توافر حسن النية وإرسال إشارات إيجابية لتشجيع التوصل إلى تسوية سياسية لمسألة شبه الجزيرة. ومما يؤسف له أن دولا غير ذات صلة اختارت تجاهل المقترحات المعقولة التي قدمتها الصين وروسيا وبلدان أخرى، وهي مهووسة بالقوة السحرية للجزءات والاستفادة من الضغط. وفي البيان الذي أدلت به ممثلة الولايات المتحدة للتو، وجهت اتهامات لا أساس لها ضد مواقف الصين وروسيا بشأن مسألة شبه الجزيرة. وبالنظر إلى

العنصرية. لكن لم يتم التعامل مع دعوات البلد بجدية. وأنا لا أقول كل هذا لأعزو الحالة المتدهورة إلى جانب واحد بعينه فحسب، بل لأشجع الأطراف المعنية على اتخاذ منظور عقلائي ومتوازن في مواجهة موجة التوترات الحالية في شبه الجزيرة. وينبغي للأطراف المعنية أن تسأل نفسها: ما الخطأ الذي حدث؟ ماذا نفعل الآن؟ ماذا يمكن لمجلس الأمن أن يفعل؟

أولا، إن مسألة شبه الجزيرة ليست مجرد مسألة برامج نووية وبرامج قذائف. فهي في جوهرها، كإرث من الحرب الباردة، مسألة سياسية وأمنية. ويمكن في صميمها انعدام الثقة المتبادلة وغياب آلية للسلام. وتتمثل المسألة الرئيسية فيما إذا كنا نريد الحرب أم السلام.

لقد أبقّت الولايات المتحدة على اتباع سياسة عدائية طويلة الأمد تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وواصلت ممارسة الضغط على البلد، الذي يزداد شعوره بالتالي بعدم الأمان. ففي الشهر الماضي، ظهرت غواصة نووية استراتيجية أمريكية، بعد توقف طويل دام 40 عاما، مرة أخرى في شبه الجزيرة. وفي الأسبوع الماضي، أصرت الولايات المتحدة، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، على تحديد موعد لعقد جلسة للنظر في حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (انظر S/PV.9398). وفي الواقع، بينما نتكلم، تجري المناورات العسكرية المشتركة "درع الحرية أولتشي" بين الولايات المتحدة وحلفائها على قدم وساق. ولن تساعد تلك الأعمال على تعزيز الثقة المتبادلة أو بناء آلية للسلام في شبه الجزيرة، فهي لن تؤدي إلا إلى تفاقم التوترات، وزيادة خطر المواجهة والنزاع، بل ويمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى نشوب حرب.

ثانيا، يعتمد الحل النهائي لمسألة شبه الجزيرة على التفاعلات السليمة بين البلدان الرئيسية وتهيئة بيئة إقليمية مواتية. وإذا نظرنا إلى الوراء في تاريخ مسألة شبه الجزيرة، فليس من الصعب إدراك أن الجهود الدبلوماسية بشأن مسألة شبه الجزيرة لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا حافظت الدول الكبرى في المنطقة على علاقات مستقرة وتعاونية بشكل عام. وفي السنوات الأخيرة، استخدمت بعض البلدان

من أصل 15 بلدا تدعو إلى إنهاء اختباراتهما. ثلاثة عشر بلدا من أصل 15 بلدا تدعو إلى الوحدة في المجلس. وإذا لم تكن هناك وحدة في المجلس، فذلك ليس بسبب البلدان الثلاثة عشر؛ بل بسبب البلدين. وأنا أشارك في الدعوة إلى وحدة المجلس.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

طلب ممثل الصين الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): سنستمع إلى بياني جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولذلك، لن آخذ الكثير من وقتكم، سيدتي الرئيسة، ولكني أود أن أرد بسرعة على بيان الولايات المتحدة.

لقد أشرت للتو في بياني إلى أن بعض البلدان عادة ما تلقي باللوم على عاتق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في التوترات السائدة في شبه الجزيرة، الأمر الذي يتعارض مع حقيقة أن أنشطة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتدريبات العسكرية المكثفة التي تقوم بها الولايات المتحدة وحلفاؤها. وتلك المناورات العسكرية ليست ما يدعيه ممثلو الولايات المتحدة، فهي روتينية ومشروعة وذات طابع دفاعي. الأمر ليس بهذه البساطة. لقد بلغ نطاق تلك التدريبات وتواترها، في الآونة الأخيرة، مستوى قياسيا. كما استخدمت الولايات المتحدة وحلفاؤها قاذفات استراتيجية وغواصات نووية في شبه الجزيرة في تلك المناورات. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تدعي أنها مستعدة للدخول في حوارات غير مشروطة، فإنه عندما يتعلق الأمر بالأفعال، فإنها تواصل تشديد الجزاءات وممارسة الضغوط.. وأود أن أسأل، في هذا السياق، كيف يمكن استئناف الحوار؟

الجميع يدعو إلى الوحدة في مجلس الأمن. وبطبيعة الحال، تأمل الصين أن ترى الوحدة في المجلس. غير أن هذا النوع من الوحدة يتطلب جهود جميع الأطراف. والصين على استعداد للبقاء على اتصال وثيق مع الأطراف المعنية وبذل جهود بناءة في ذلك الصدد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ما وصلنا إليه، فإن المجلس بحاجة إلى الوحدة، وليس إلى التشرذم أو المواجهة. وينبغي أن تكون إجراءاته بناءة وألا تعيق التوصل إلى تسوية سياسية لمسألة شبه الجزيرة. ويتعين على البلدان غير ذات الصلة ألا تستخدم منبر المجلس لزيادة التوتر وتصعيد الحالة، بل أن تأتي بإجراءات عملية ومقترحات ملموسة للاستجابة للشواغل المشروعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولبذل الجهود وتهيئة الظروف لاستئناف الحوار.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد أن موقف الصين لم يتغير، أي أنها ملتزمة بتحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، وبإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، وبإيجاد حلول من خلال الحوار والتشاور. ونحن على استعداد لمواصلة الاتصال الوثيق مع الأطراف ذات الصلة والاضطلاع بدور بناء في إيجاد حل سياسي لمسألة شبه الجزيرة وفي تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في شمال شرق آسيا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان آخر بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

نرفض الادعاءات المخادعة من جانب روسيا والصين بأن الولايات المتحدة تتصرف بطريقة عدائية. فالمناورات العسكرية التي تجريها الولايات المتحدة مع الحلفاء روتينية وقانونية ودفاعية بطابعها. وخلافا لعمليات إطلاق القذائف التسيارية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإنها ليست محظورة بموجب قرارات مجلس الأمن. للتذكير، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالفعل ست عمليات إطلاق لقذائف تسيارية عابرة للقارات في عام 2022، قبل أن تستأنف الولايات المتحدة وجمهورية كوريا تدريباتهما الواسعة النطاق في آب/أغسطس من ذلك العام.

أود أن أذكر بما قلته في بياني، وهو أنه ينبغي لنا أن نولي اهتماما لما يقوله أعضاء المجلس الآخرون. فهناك ثلاثة عشر بلدا من أصل 15 بلدا عضوا في المجلس تدعو إلى وضع حد لتطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأسلحة النووية. ثلاثة عشر بلدا

لم تعترف أبداً بقرارات مجلس الأمن التي تنتهك حقوق دولة ذات سيادة، ولن تكون ملزمة أبداً بهذه القرارات في المستقبل.

فيما يتعلق بالحجة غير المنطقية التي قدمتها الولايات المتحدة بأن إطلاق ساتلنا ينطوي على تكنولوجيات ترتبط بشكل مباشر ببرنامج للقذائف التسيارية العابرة للقارات، فليس من المنطقي أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تسعى بإصرار إلى امتلاك تكنولوجيا القذائف التسيارية العابرة للقارات من خلال إطلاق السواتل بالنظر إلى أن لديها بالفعل قوة فاعلة للقذائف التسيارية العابرة للقارات. ولا يمكن لأحد أن ينكر أن الولايات المتحدة ورجال العصابات العسكرية في جمهورية كوريا، الآن، يحولون شبه الجزيرة الكورية إلى منطقة تتطوي على إمكانية نشوب حرب نووية حرارية هائلة، بينما يطالبون بتغيير النظام في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويشاركون في أكبر مناورة عسكرية مشتركة تحت مسمى "درع الحرية أولتشي" التي تشمل ضربات نووية وقائية نظرية ضد دولتنا. إن شعوب العالم تشهد الواقع الصارخ المتمثل في أن أصول الاستطلاع الاستراتيجي للولايات المتحدة، التي تدعي أنها مزودة بتكنولوجيات متقدمة، تحلق بشكل متواتر في السماء فوق المياه المحيطة بأرضنا بهدف تعقب الأهداف وتأكيد ورصدها لتوجيه ضربة وقائية. وأود أن أطرح سؤالاً: هل هناك أي بلد يمكن أن يظل مكتوف الأيدي عندما يهدد طرف معاد من الناحية التقنية بيئته الأمنية تهديداً خطيراً؟

يتعين على مجلس الأمن إدراك أن أعماله غير العادلة والمتحيزة وغير المسؤولة تدفع الآن بالحالة في شبه الجزيرة الكورية وشمال شرق آسيا نحو كارثة. وإذا كان مجلس الأمن يعتزم حقا الإسهام في تحقيق السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية، فينبغي له أن يثير التساؤلات بشأن مناورات الولايات المتحدة وأتباعها، الذين يجرون مناورات حرب نووية واسعة النطاق تحشد مئات الآلاف من القوات المسلحة والأسلحة الهجومية المتطورة من جميع الأنواع، وتهدد منطقة آسيا والمحيط الهادئ برمتها، بما في ذلك شمال شرق آسيا. وينبغي للمجلس أيضا أن يدين الجريمة البشعة التي ارتكبتها اليابان ضد الإنسانية والتي ستعرض للخطر الشديد سلامة وأمن البشرية والبيئة

السيد سونغ كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): لقد كان إطلاق الساتل ممارسة للحق المشروع لدولة مستقلة وذات سيادة، وهو حق معترف به بلا شك بموجب القانون الدولي.

أصدرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحذيرات ملاحية مسبقة لضمان شفافية إطلاق الساتل، وكذلك سلامة السفن والطائرات. وعلاوة على ذلك، فإن إطلاق الساتل لا يلحق أي ضرر بأمن البلد المجاور.

على نحو ما أوضحنا مرارا وتكرارا، فإن إطلاقنا للسواتل الاستطلاعي هو ممارسة للحق المشروع في الدفاع عن النفس لردع الأعمال العسكرية العدائية المتزايدة باستمرار من جانب الولايات المتحدة وأتباعها. وفي الوقت نفسه، تهدف عملية الإطلاق هذه إلى بناء قدراتنا على الدفاع عن النفس.

على الرغم مما تقدم، فقد دعا مجلس الأمن إلى عقد جلسة، في إطار بند منفصل من جدول الأعمال، لمناقشة مسألة إطلاقنا لساتل، في تعارض مع ولايته المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين، وبالتالي مضيئا المزيد من الخزي لنفسه والتشويه لسمعته. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تدق ناقوس الخطر إزاء الممارسة الشاذة في مجلس الأمن المتمثلة في إعلان حقنا المشروع في إطلاق ساتل غير قانوني - وتدين بأشد العبارات هذه الممارسة.

في الوقت الذي تتكشف فيه المنافسة الشرسة على الموارد الفضائية فيما بين الدول الوطنية، فمن العار على الأمم المتحدة، التي تمثل 193 دولة عضوا في الأمم المتحدة، أن يثير مجلس الأمن حصرا تساؤلات بشأن إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للسواتل بينما يساوي زيفا بين صاروخ يحمل ساتلا وقذيفة تسيارية عابرة للقارات.

إن دعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التقيد بالقرارات غير المشروعة لمجلس الأمن، الذي اختزل إلى أداة في يد الولايات المتحدة لتنفيذ استراتيجيتها العدوانية للهيمنة على العالم، يُعد مطالبة من قاطع طريق بالتنازل عن جميع الحقوق السيادية لذلك الطرف المعادي، أي الولايات المتحدة. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الأعضاء في الأمم المتحدة على قبولها وتنفيذها، وفقا للمادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة .

قبل أسبوع تحديدا، عقد مجلس الأمن جلسة علنية بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (انظر S/PV.9398). واليوم، يعقد المجلس جلسة أخرى بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهذه المرة بشأن عملية إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. وهذان البنندان من جدول الأعمال يجسدان بدقة طابع مسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ذاته. من الضروري اتباع نهج كلي لتحسين فهم الطابع الحقيقي لبند جدول الأعمال، وبالتالي تناولهما بفعالية.

لقد ذكر الراحل والد الزعيم الحالي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ذات مرة، في عام 2000، أن إطلاق سائل يكلف حوالي 300 مليون دولار. ووفقا لهذا التقدير، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستفق ما يقرب من بليون دولار على السوائل بحلول نهاية هذا العام إذا أجرت عملية إطلاق ثالثة لما يسمى بسائل في تشرين الأول/أكتوبر، حسبما أعلنت أنها ستفعل قبل يومين. إذا أضفنا جميع عمليات إطلاق القذائف من جانب كوريا الشمالية هذا العام، فإن الأرقام ستكون أعلى بكثير من أن يعادل بليون دولار.

قبل بضعة أيام، أفيد بأن الزعيم الأعلى لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبخ رئيس وزرائه وغيره من كبار المسؤولين على تعاملهم غير المسؤول مع الفيضانات التي غمرت مؤخرا الأراضي الزراعية. ومع ذلك، فإن مواردها الشحيحة ما زالت تحول إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل. كان أجدد إنفاق لهذه الموارد هو إن استخدمت لتلبية الاحتياجات الإنسانية ومساعدة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في البلد، وهو ما فشلت كوريا الشمالية في القيام به مرة أخرى مع هذا الإطلاق.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي البلد الوحيد الذي أجرى تجربة نووية في القرن الحادي والعشرين. وهي أيضا البلد الوحيد الذي انضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ثم طور أسلحة

الإيكولوجية البحرية بقرارها تصريف مياه ملوثة نوويا تحتوي على كمية كبيرة من المواد المشعة.

كلما زادت الولايات المتحدة وأتباعها من الضغط العدائي والتهديدات العسكرية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، زادت قوة وشجاعة وثبات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ممارسة حقوقها المشروعة كدولة ذات سيادة، بما في ذلك من خلال عمليات إطلاق سواتل للاستطلاع العسكري لحماية سيادتها ومصالحها الأمنية. في الختام، ينبغي للمجتمع الدولي أن يظل يقظا ويرفع صوته ضد خطر وخطورة المحاولات التعسفية غير القانونية التي تقوم بها الولايات المتحدة وأتباعها لمنع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من ممارسة حقوقها السيادية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد جونكوك هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيدة الرئيسة، على الدعوة إلى عقد جلسة الإحاطة المفتوحة لمجلس الأمن اليوم. وأعرب عن امتناني أيضا للأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

تدين جمهورية كوريا بأشد العبارات الممكنة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لما يسمى سائل استطلاع في 24 آب/أغسطس بالتوقيت المحلي، الذي ينتهك بشكل صارخ العديد من قرارات مجلس الأمن. إن أي عملية إطلاق تستخدم تكنولوجيا القذائف التسيارية، بغض النظر عن نجاحها أو أي حمولة قد تحملها، يمكن أن تسهم في زيادة تطور تكنولوجيا القذائف التسيارية. ولهذا السبب اتخذ مجلس الأمن بالإجماع قبل عام 2017 - بدون أي امتناع عن التصويت أو معارضة - عددا كبيرا من القرارات التي تحظر أي عملية إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. تبين عملية الإطلاق في 24 آب/أغسطس بوضوح كيف تستهزئ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية روتينيا وباحتقار قرارات المجلس الرسمية، التي اتفقت جميع الدول

كوريا والولايات المتحدة، مرارا وتكرارا، ضمانات أمنية عديدة وبأشكال مختلفة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن تهديدات بيونغ يانغ المتزايدة باستمرار هي السبب في أننا نعزز التعاون للردع الممتد مع الولايات المتحدة، وليس العكس.

ومن واجبنا، بوصفنا حكومة مسؤولة، أن نحمي أرواح مواطنينا وسلامتهم من التهديدات المتزايدة الخطورة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال البقاء على موقف قوي مشترك للدفاع والردع. وكما ورد في مبادئ كامب ديفيد في الأسبوع الماضي، ستظل جمهورية كوريا والولايات المتحدة واليابان ملتزمة بإخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأسلحة النووية بالكامل وملتزمة بالحوار والدبلوماسية دون شروط مسبقة.

وفي ظل الظروف الراهنة، فإن صوت الإدانة الموحد من جانب المجتمع الدولي والتنفيذ الأمين لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هما السبيل الوحيد للضغط على بيونغ يانغ لإعادة النظر في سلوكها وسياستها غير الحكيمين.

نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف الأعمال الاستقرائية، والتي لا تعرض العالم للخطر فحسب، بل تعرضها هي نفسها أيضا للخطر، ونحثها على الاستجابة لدعوتنا إلى الحوار.

إن عملنا الموحد ضروري من أجل تهدئة التوتر في شبه الجزيرة الكورية وتغيير مسار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل اليابان الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشار ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المياه المعالجة بالنظام المتقدم لمعالجة السوائل. وعلى الرغم من أنني لا أرى صلة لتلك الحجة بموضوع اليوم، أود أن أوضح أنه ينبغي ألا تخضع هذه المسألة لنقاش سياسي. ولا يمكننا قبول أي ادعاءات لا أساس لها وتفتقر إلى الأدلة العلمية. وتظل اليابان ملتزمة التزاما كاملا بدعم الشفافية من خلال توفير المعلومات القائمة على الأدلة العلمية.

نووية علنا في تحد لالتزاماته بموجب المعاهدة. كما أنها البلد الوحيد الذي يستهدف صراحة بلدانا محددة إذ يواصل اختبار أنواع مختلفة من القذائف التسيارية، بما في ذلك القذائف التسيارية العابرة للقارات. وعلاوة على ذلك، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي البلد الوحيد في العالم الذي يواصل تطوير برامج الأسلحة النووية والقذائف بينما يتجاهل بشكل صارخ المعاناة الكبيرة لشعبه. ولست بحاجة إلى تذكير مجلس الأمن بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تمول برامجها لأسلحة الدمار الشامل من خلال أنشطة غير قانونية، مثل الأنشطة السيبرانية الخبيثة، بما في ذلك القرصنة والسرقة في أسواق العملات المشفرة، والعمل القسري من خلال استغلال العمال الذين ترسلهم إلى الخارج.

لقد لاحظنا في الأيام الأخيرة أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تفتح حدودها، وذلك بعد إغلاق طويل. حركة السكك الحديدية والملاحة البحرية تتزايدان ببطء، وقد أفلعت عدة رحلات تجارية كورية شمالية من بيجين إلى بيونغ يانغ لأول مرة منذ ثلاث سنوات.

وفي ضوء هذه التطورات الجديدة، ينبغي ألا يكون هناك بعد الآن أي عذر لعدم إعادة جميع العمال من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أوطانهم في الولاية القضائية للدول الأعضاء الأخرى، وكما تنص على ذلك المادة 8 من القرار 2397 (2017). كان ينبغي إعادة جميع هؤلاء العمال إلى أوطانهم بحلول نهاية عام 2019، ولكن لا يزال عشرات الآلاف منهم في الخارج. يجب إعادتهم جميعا دون مزيد من التأخير.

من المؤسف أن بعض أعضاء المجلس ما زالوا يخلطون بين سبب ونتيجة هذه الحالة التي تتكشف فصولها في شبه الجزيرة الكورية. وكما أوضحنا مرارا في المجلس، طورت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية برامجها النووية وبرامجها غير القانونية للقذائف التسيارية استنادا إلى قواعد اللعبة الخاصة بها. ومن المدهش أن نرى بعض الوفود تكرر الادعاء الكاذب لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن السبب الجذري هو ما يسمى بالسياسة العدائية لجمهورية كوريا والولايات المتحدة. فلا يوجد شيء من هذا القبيل. لقد قدمت جمهورية

ولأنه تم التحقق علميا من أن ما يسمى بـ "المياه النظيفة" التي يتم ترشيحها بالنظام المتقدم لمعالجة السوائل تظل تحتوي على كمية كبيرة من المواد المشعة، فإن هذا التصريف الفظيع للمياه الملوثة نوويا في المحيط هو أمر غير مقبول على الإطلاق. وحرصا على سلامة البشرية ومستقبلها، ينبغي لليابان أن تتراجع فورا عن قرارها بتصريف المياه الملوثة نوويا في المحيط.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل اليابان الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة على إعطائي الكلمة.

فيما يتعلق بالملاحظات التي أبدتها زملاؤنا الصينيون وممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإنهم يستخدمون عبارات "المياه الملوثة" و "تهديد النظام الإيكولوجي" وما إلى ذلك. أعتقد أنه عندما يستخدمون عبارات مثل "المياه الملوثة" يجب أن يكونوا واضحين على أساس علمي. لماذا هي ملوثة؟ هل لأن المياه التي يتم تصريفها من اليابان تحتوي على نويدات أكثر مما تقره المعايير والقواعد الدولية؟ هل لأن المياه التي يتم تصريفها من اليابان تحتوي على نويدات أكثر من المستوى الموجود في أنحاء أخرى من العالم؟

هذا أمر تقني للغاية، ولذلك لا أريد الخوض في التفاصيل، لكن يجب أن أوضح أن المياه المعالجة بالنظام المتقدم لمعالجة السوائل يتم تنقيتها بالقدر الكافي حتى يصبح تركيز المواد المشعة فيها، بخلاف التريتيوم، أقل من المعيار التنظيمي. ثم يتم تخفيف الماء بأكثر من 100 مرة قبل تصريفه تدريجيا في البحر. وبعد التخفيف، ستكون المياه التي يتم صرفها أقل بكثير من المعيار التنظيمي، بما في ذلك ما يتعلق بالتريتيوم، وبعد ثلاثة كيلومترات من محطة توليد الكهرباء، سيكون تركيز التريتيوم والنويدات الأخرى هو نفسه الموجود أصلا في مياه البحر.

رُفعت الجلسة الساعة 16/40.

الرئيسة (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الصين الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): لم أكن أنوي الإدلاء ببيان، ولكن ممثل اليابان أشار للتو إلى مسألة أود أن أشرح موقفنا بشأنها.

تعارض الصين بشدة الإجراءات الانفرادية التي تتخذها الحكومة اليابانية والتمثلة في تصريف المياه الملوثة نوويا في المحيط، وبالتالي نقل ذلك التهديد النووي إلى العالم بأسره، وهي إجراءات تتجاهل فيها اعتراضات المجتمع الدولي وتتحدى الرأي العام. إن التصريف المتعمد للمياه الملوثة نوويا في المحيط أمر غير مسبوق، ولا يوجد معيار معترف به دوليا للتخلص منها. ولقد تم الإعراب لفترة طويلة عن شواغل جدية فيما يتعلق بتأثير هذه المياه على الأمن الغذائي وصحة الناس والبيئة البحرية.

إن شرعية وقانونية هذه الإجراءات هما موضع شك. نحث الحكومة اليابانية على تصحيح سلوكها الخاطئ والتوقف عن تصريف تلك المياه في المحيط. ونحثها على الدخول في حوار صادق مع أصحاب المصلحة والبلدان المعنية وعلى التحلي بالمسؤولية في تصريف المياه الملوثة نوويا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيه الكلمة الآن.

السيد سونغ كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن آخذ الكلمة مرة أخرى لتصحيح بعض النقاط التي أثارها الوفد الياباني.

إن التصريف المؤسف للمياه الملوثة نوويا في المحيط يرتبط ارتباطا مباشرا بولاية مجلس الأمن. فمن الواضح أن تصريف المياه الملوثة نوويا في المحيط هو عمل إجرامي لتدمير البيئة الإيكولوجية للمحيطات وتهديد وجود البشرية. إن التصريف المؤسف للمياه الملوثة نوويا في المحيط هو مظهر نمطي لمواقف اليابان ذات المعايير والتعاملات المزدوجة، وهي التي تتكلم عن عالم خال من الأسلحة النووية.